

Distr.: General
13 June 2012
Arabic
Original: English

اللجنة المالية



الدورة الثامنة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٧-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

حالة الرسوم المدفوعة لتجهيز طلبات الموافقة على خطط العمل للاستكشاف والمسائل ذات الصلة

تقرير الأمين العام

١ - في عام ٢٠١١، نظرت السلطة الدولية لقاع البحار في أربعة طلبات للموافقة على خطط العمل لاستكشاف منطقة في قاع البحار. وقدمت هذه الطلبات شركة ناورو لموارد المحيطات (NORI)، وشركة تونغام المحدودة للتنقيب عن المعادن في عرض البحر (TOML) والرابطة الصينية للبحث والتطوير في ميدان الموارد المعدنية للمحيطات (COMRA)، والاتحاد الروسي. وجرت الموافقة على كل طلب من هذه الطلبات بعد أن نظرت فيها اللجنة القانونية والتقنية والمجلس. وأعدت لاحقا خطط العمل في شكل عقود وفقا لما تقضي به الأنظمة ذات الصلة الصادرة عن السلطة.

٢ - ووفقا للأنظمة ذات الصلة، دفع كل من مقدمي الطلبات رسما للنظر في طلب الموافقة على خطة العمل. ودفعت كل من شركة ناورو لموارد المحيطات وشركة تونغام المحدودة رسما ثابتا قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عملا بالمادة ١٩ من نظام التنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة. ودفع الاتحاد الروسي رسما ثابتا قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار عملا بالمادة ٢١ (أ) من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة. وعملا بالمادة ٢١ (ب) من نظام الكبريتيدات، اختارت الرابطة الصينية للبحث والتطوير أن تدفع رسما ثابتا قدره



الرجاء إعادة استعمال الورق

220612 200612 12-37221 (A)



٥٠.٠٠٠ دولار على أن يُدفع بعده رسم سنوي محسوب استناداً إلى الأساس المحدد في المادة ٢١ (٢)^(١).

٣ - وتنص المادة ١٩ (٣) من نظام العقييدات، التي توازيها المادة ٢١ (٥) من نظام الكبريتيدات، على أنه إذا كانت التكاليف الإدارية التي تتكبدها السلطة عند النظر في طلب ما أقل من المبلغ الثابت، ترد السلطة الفرق إلى مقدم الطلب. وبناء على ذلك، أجرى الأمين العام تحليلاً للتكاليف المتكبدة عند النظر في كل طلب من الطلبات المقدمة في عام ٢٠١١. وتبين من هذا التحليل أن مقدمي الطلبات الأربعة للموافقة على خطط العمل في عام ٢٠١١ دفعوا مبلغاً إجمالياً قدره ١,٠٥ مليون دولار كرسوم، في حين أن مجموع النفقات الناجمة عن النظر فيها يُقدَّر مؤقتاً بمبلغ ١ ٤٧٧ ٨٨٢ دولاراً. ويرد توزيع النفقات في الجدول أدناه. وتجدر الإشارة إلى أنه، بسبب ضرورة تزويد كل متعاقد بكشف منفصل عن كيفية استخدام الرسوم المدفوعة، يُقدَّر العجز الفعلي للسلطة بمبلغ ٥٤٦ ٥٦١ دولاراً.

توزيع النفقات مقارنة بالرسوم التي دفعها المتعاقدون في عام ٢٠١١

(بدولارات الولايات المتحدة)

المتعاقد	الرسم المدفوع	تكاليف النظر في الطلب	الفائض (العجز)	المبلغ الواجب رده
شركة ناورو لموارد المحيطات	٢٥٠.٠٠٠	٤٤٧ ٦٩٠	(١٩٧ ٦٩٠)	-
شركة تونغوا المحدودة	٢٥٠.٠٠٠	٤٢٥ ٧١٠	(١٧٥ ٧١٠)	-
الرابطة الصينية للبحث والتطوير	٥٠.٠٠٠	٢٢٣ ١٦١	(١٧٣ ١٦١)	-
الاتحاد الروسي ^(١)	٥٠٠.٠٠٠	٣٨١ ٣٢١	١١٨ ٦٧٩	١١٨ ٦٧٩
المجموع	١ ٠٥٠.٠٠٠	١ ٤٧٧ ٨٨٢	(٥٤٦ ٥٦١)	

(أ) المبالغ الخاصة بالاتحاد الروسي مؤقتة لأن العقد لم يكن قد أبرم بعد عند إعداد هذا التقرير.

(١) تنص المادة ٢١ (٢) على دفع رسم متغير رهنا بعدد القطع المأخوذ به للاستكشاف. والتنازل المسبق يؤدي إلى تخفيض عدد القطع وبالتالي تخفيض الرسم الواجب دفعه. ولكن على افتراض أن أحد المتعاقدين لم يقدم تنازلات مسبقاً، فإن المبلغ الإجمالي الذي يُدفع خلال فترة عقد مدته ١٥ سنة يبلغ ٨٠٠.٠٠٠ دولار.

أولاً - الرسوم التي دفعتها شركة ناورو لموارد المحيطات وشركة تونغنا المحدودة

٤ - دفعت كل من شركة ناورو لموارد المحيطات وشركة تونغنا المحدودة رسماً قدره ٢٥٠.٠٠٠ دولار. ولأن هذين الطالبين قد نُظر فيهما على مدى عدة سنوات، بلغت نفقات الطالبين ٤٤٧ ٦٩٠ دولاراً و ٤٢٥ ٧١٠ دولارات على التوالي. وليس هناك من مبلغ يتوجب رده إلى أي من المتعاقدين اللذين أُبلغا بذلك حسب الأصول. ولا يتضمن نظام العقيدات أي حكم يسوّغ فرض رسم إضافي على المتعاقدين، ولكنه يمنح المجلس سلطة عامة تخوله تغيير مقدار الرسم من وقت لآخر ليضمن أن، يغطي التكاليف الإدارية التي تتكبدها السلطة. وبما أن الأدلة المتاحة تشير إلى أن الرسم الحالي لا يكفي لتغطية تكاليف السلطة، يُقترح أن ينظر المجلس في هذه المسألة في سياق استعراض نظام العقيدات الذي سبق إدراجه في جدول أعمال المجلس لعام ٢٠١٢.

ثانياً - الرسوم التي دفعتها الرابطة الصينية للبحث والتطوير والاتحاد الروسي

٥ - ينص نظام الكبريتيدات (المادة ٢١) على تسديد رسم ثابت قدره ٥٠٠.٠٠٠ دولار أو رسم سنوي متغير يُدفع على مدى ١٥ سنة بعد دفع رسم أولي ثابت قدره ٥٠.٠٠٠ دولار. وإذا أبلغ الأمين العام المجلس بأن الرسم لم يكن كافياً لتغطية التكاليف الإدارية التي تتكبدها السلطة، قام المجلس بتغيير مقدار الرسم. ولكن هذا الشرط لا يسري إلا على الرسم الثابت البالغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار المنصوص عليه في المادة ٢١ (١) (أ)، وليس على الرسم المتغير المنصوص عليه في المادة ٢١ (١) (ب) والمادة ٢١ (٢). وكما هي الحال بالنسبة لنظام العقيدات، إذا كانت التكاليف الإدارية أقل من المبلغ الثابت للرسوم، تردّ السلطة الفرق إلى مقدم الطلب.

٦ - وفي عام ٢٠١١، دفع الاتحاد الروسي مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دولار ودفعت الرابطة الصينية للبحث والتطوير مبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار. وبلغت النفقات ٣٨١ ٣٢١ دولاراً و ٢٢٣ ١٦١ دولاراً على التوالي. والمبلغ الخاص بالاتحاد الروسي لا يزال مؤقتاً لأن العقد لم يكن قد أُبرم بعد عند إعداد هذا التقرير. ولكن من حيث المبدأ، عند توقيع العقد، يقوم الأمين العام بإبلاغ المتعاقد بأي رصيد يتوجب رده.

ثالثاً - معاملة الرسوم المدفوعة

٧ - تُودع الرسوم التي يسدها مقدمو الطلبات في حساب خاص لدى المصارف التي تتعامل معها السلطة إلى أن تُحصر بأكملها وفقاً للبند ٥-٦ من النظام المالي. والسؤال

المطروح هو كيف ينبغي معاملة الرسوم بعد حصرها وإعادة أي جزء غير مستخدم من الرسوم إلى مقدمي الطلبات^(٢).

٨ - ووفقا للبند ٧-١ من النظام المالي، فإن جميع الإيرادات غير تلك المحددة في البند ٧-١ (أ) حتى '١' تصنف إيرادات متنوعة، وتفيد لحساب الصندوق الإداري العام.

رابعاً - التوصية

٩ - إن اللجنة المالية مدعوة إلى أن تحيط علماً بحالة الرسوم التي دفعها مقدمو الطلبات للحصول على عقود في عام ٢٠١١ وبالإجراءات التي اتخذها الأمين العام لتقديم كشف عن استخدام هذه الرسوم.

١٠ - واللجنة المالية مدعوة أيضاً إلى أن توصي المجلس والجمعية بما يلي:

(أ) أنه، وفقاً للبند ٧-١ من النظام المالي، يصنف الرصيد المتبقي من الرسوم التي دفعها المتقدمون بطلبات للحصول على الموافقة على خطط عمل في عام ٢٠١١، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليها، إيرادات متنوعة وتفيد لحساب الصندوق الإداري العام؛

(ب) أن يؤذن للأمين العام باستخدام هذه الإيرادات المتنوعة بالقدر اللازم لتغطية أي نفقات زائدة متكبدة في الفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ نتيجة لتجهيز خطط العمل للاستكشاف.

(٢) تنص الفقرة ٢ من المادة ١٣ من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن يقوم المجلس، من حين لآخر، بمراجعة مقدار الرسم لكفالة أن يغطي التكاليف الإدارية التي تتكبدها السلطة لتجهيز الطلب. ويتكرر هذا الحكم في نظام العقيدات (المادة ١٩ (٢)). وينص النظام أيضاً على أنه إذا كانت التكاليف الإدارية أقل من المبلغ الثابت، تردّ السلطة الفرق إلى مقدم الطلب.